الباب الثاني

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل.

الفصل الثاني:

أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرجال، ودراسة أشهرها.

الفصل الثالث:

مراحل دراسة الأسانيد.

الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل

١ ـ تمهيد

المقصود بـ «دراسة الأسانيد» دراسة سلسلة رجال الاسناد بالرجوع الى ترجمة كل منهم، ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الاسناد من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم، ومن معرفة تدليس بعض الرواة لا سيما إذا عنعنوا[1]، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلاناً سمع من فلان، أو أن فلاناً لم يسمع من فلان. وبالنصوص في خبايا الاسناد لاستخراج العلل الخفية التي لا تبدو لكل ناظر في ذلك السند، وبمعرفة الصحابة والتابعين لتمييز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع، إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبنية على العلم بأصول الجرح والتعديل ومعرفة الرواة التي يندرج تحتها علوم كثيرة، كـ «المتفق والمفترق» و«المتشابه» و«والكنى والألقاب» وغيرها.

والمقصود بـ «الحكم على الحديث» أن نقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الاسناد بقولنا مثلاً: «هذا إسناد صحيح» أو «هذا إسناد ضعيف» أو

(١) أي قالوا في أدائهم «عن فلان» ولم يصرحوا بالسماع او التحديث وقولي «لا سيما إذا عنعنوا» لأن بعض المدلسين يصرح بالسماع عن شيخه، ومع ذلك يكشف له تدليس، وذلك إذا كان ممن يدلس تدليس التسوية

« هذا إسناد موضوع » وذلك حسب قواعد دقيقة وأصول محددة، لا يستطيع تطبيقها بشكل جيد إلا من تمرس في بحث الأسانيد مدة طويلة، وعرف طريقة القوم من تلك الممارسة الطويلة.

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث. أما الحكم على متن الحديث، فانه يحتاج - زيادة على ما تقدم - إلى أمور أخرى مهمة، مثل النظر في ذلك المتن هل فيه شذوذ أو علة قادحة، أو هل رُوي هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً « هذا حديث صحيح » أو « هذا حديث ضعيف » أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة، أو من عانى هذه الصنعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والمتون

انقسام الحديث إلى سند ومتن:

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما السند والمتن، ولا يتصور - في اصطلاح المحدثين - حديث إلا وفيه هذان القسمان، وأما ما نجده أحياناً من المتون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدها التي رويت تلك المتون بواسطتها وجردها بعض العلماء اختصاراً وتسهيلاً على بعض الطلبة المبتدئين أو الصغار أو العوام، ومن أرادها بأسانيدها فعليه الرجوع إلى أصولها التي أُخذت منها

تعريف السند: (أو الاسناد)

أ - لغة: السند لغة الـمُعْتَمد[1]. وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه.

ب - اصطلاحاً: وأما في الاصطلاح فهو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

(١) القاموس: ٣١٤/١

تعريف المتن:

أ - لغة: المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض، كما في القاموس[1].

ب - اصطلاحاً: وأما في الاصطلاح فهو: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

قيمة الاسناد وأهميته:

الاسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليس للأمم السابقة هذه الخصيصة، ولذلك ضاعت وحُرِّفَتْ كتبها السماوية، كما ضاعت أخبار أنبيائها الصحيحة، وحل محلها كذب الدجالين وافتراءات المستغلين الذين يشترون بآياتٍ الله ثمناً قليلاً.

والعناية بالاسناد في نقل الأخبار سنة مؤكدة من سنن هذه الأمة، وشعار من شعائرها، لذا يجب على المسلم أن يعتمد عليه في نقل الحديث والأخبار. قال ابن المبارك: « الاسناد من الدين، ولولا الاسناد لقال مَنْ شاء ما شاء » وقال الثوري: « الاسناد سلاح المؤمن ».

وتبرز قيمة الإسناد وأهميته في تعريف الواقف عليه برجاله الذين يتألف منهم الاسناد، وذلك بالبحث عن حالهم في كتب تراجم الرواة، كما تظهر أهميته في معرفة اتصاله من انقطاعه. ولولا الاسناد ما عرفنا صحيح الأحاديث والأخبار من مكدوبها. ولتجرأ على اختلاقها كل مبتدع ومبطل، ولصار الأمر كما قال ابن المبارك: « ولولا الاسناد لقالَ مَنْ شاء ما شاء ».

(١) القاموس: ٢٧١/٤

ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة

تمهيد:

وقبل البدء بدراسة «مراحل البحث في الأسانيد» أرى لزاماً عليّ ان اذكر هنا ما يُحتاج إليه من علم الجرح والتعديل، وتراجم الرواة. وذلك لأن «البحث في الأسانيد» يعتمد في الأصل على علم الجرح والتعديل وتاريخ الرواة، لذا سأذكر أهم مسائل الجرح والتعديل، ثم أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرواة وتاريخهم، ولمحة تاريخية عن التصنيف في تراجم الرواة، ثم التعريف بأشهر تلك المصنفات وبيان قيمتها العلمية، ومنهج مؤلفيها فيها.

١ ـ الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، ومعرفة مرتبة الحديث:

الحاجة ماسة جداً إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث لأنه لا يمكن أبداً البدء بدراسة الإسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن، ومعرفة شروط الراوي المقبول، وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث، لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد، إذا لم يكن عارفاً من قبل قواعد الجرح والتعديل، ومعنى ألفاظها في اصطلاح أهل هذا الفن، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل، إلى أدنى مراتب الجرح.

٢ ـ شروط قبول الراوي:

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان هما[1]

(١) انظر علوم الحديث ص: ٩٤

١ ـ العدالة: ويعنون بها ان يكون الراوي [مسلماً ـ بالغاً ـ عاقلاً ـ سليماً من اسباب الفسق ـ سليماً من خوارم المروءة]

٢ ـ والضبط: ويعنون به ان يكون الراوي [غير سيء الحفظ ـ ولا فاحش الغلط ـ ولا مخالفاً للثقات ـ ولا كثير الأوهام ـ ولا مغفّلاً].

٣ ـ بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

١ ـ إما بتنصيص مُعَدّلين عليها، أي ان ينص علماء الجرح والتعديل أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل[1]

٢ ـ أو بالاستفاضة والشهرة، أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم بالصدق واستقامة الأمر ونباهة الذكر، مثل مالك بن أنس والسفيانيْن والأوزاعي والليث بن سعد[2]، وغيرهم، فهؤلاء وأمثالهم لا يحتاج تعديلهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم

٤ ـ مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة:

رأيُ ابن عبد البر حافظ المغرب، ان كل حامل علم معروف العناية به محمول امره على العدالة حتى يتبين جرحه، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن عدالته، واحتج بحديث: «يحمل هذا العلم من كل خَلَفٍ عُدولُهُ، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[3] وقوله هذا غير مرْضِيّ عند العلماء، لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته، فيكون معناه: «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل، لا سيما في هذه الأزمان.

(١) المصدر السابق ص: ٩٥

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٨٦ ـ ٨٧

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل» ورواه غيره. وقال العراقي: له طرق كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه. انظر التفاصيل في تدريب الراوي: ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣

٥ ـ كيف يُعْرف ضبط الراوي؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الرواية، فإن وافقهم في روايتهم فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم. فإذا كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يحتجّ به.

٦ ـ هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

أ ـ أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، إذ يحتاج المعدّل أن يقول مثلاً: «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، ويفعل كذا...» فيعدد جميع ما يفسق بفعله او بتركه، وذلك شاق جداً [١].

ب ـ وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبيَّن السبب، لأنه لا يصعب ذكر سببه، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح. فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح.

قال ابن الصلاح: «وهـذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله» وذكر الخطيب الحافظ [٢] انه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما.

وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم. واحتج مسلم بسُوَيْد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى ان الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّر سببه» [٣]

(١) انظر علوم الحديث ص ٩٦.

(٢) في الكفاية ص ١٠٨

(٣) علوم الحديث ص ٩٦ ـ ٩٧، وهذا فيمن ذكر فيه جرح وتعديل، أما إذا ذكر الجرح غير المفسر في رجل خلا عن التعديل فانه يقبل.

٧ ـ هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح والتعديل، ولو كان عبداً أو امرأة، وقيل لا بد من اثنين كالشهادة، وهذا القول ضعيف غير معتمد [١].

٨ ـ اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد:

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل. فالمعتمد انه يُقَدَّم الجرح على التعديل إذا كان الجرح مفَسَّراً، وإن كان الجرح مبهماً غير مفسَّر قدم التعديل.

وقيل إن زاد عدد المعدّلين على الجارحين قُدِّم التعديل، لكن هذا القول غير مُعْتمد [٢].

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» كلاً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها. ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي ما كُرِّر فيه لفظ التوثيق، مثل «ثقة ثقة» أو «ثقة حجة». ثم زاد الحافظ ابن حجر العسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صيغة التفضيل، مثل «أوثق النـاس» أو أثبت الناس فصارت مراتب التعديل ستاً.

(١) انظر الكفاية ص ٩٦ ـ ٩٩

(٢) انظر علوم الحديث ص ٩٩ والكفاية ص ١٠٥ ـ ١٠٧، لكن لم يصرح بذكر الجرح المفسر لأنه بين في موضع آخر ان الجرح لا يقبل إلا مفسراً

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين، فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً.

وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمها فيما يلي:

مراتب ألفاظ التعديل

١ ـ ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن «أفْعَل»، وهي أرفع المراتب، مثل: فلان إليه المنتهى في التثبيت، أو لا أعرف له نظيراً في الدنيا. او فلان أثبت الناس، أو أوثق الخَلْق، أو أوثق من أدركتُ من البشر.

٢ ـ ثم ما تأكد بصفة او صفتين من صفات التوثيق، مثل: ثقة ثقة، أو ثقة ثبت، او ثبت حجة، أو ثقة مأمون، أو ثقة حافظ.

٣ ـ ثم ما دلّ على التوثيق من غير تأكيد، مثل: ثقة، او حجة، أو ثبت، أو كأنه مُصْحَف، او عدل ضابط.

٤ ـ ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط، مثل: صدوق: أو محله الصدق، او لا بأس به (عند غير ابن معين) فإن «لا بأس به» إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة. أو مأمون، أو خِيار.

٥ ـ ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق او التجريح، مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس، أو إلى الصدق ما هو، أو وسط، أو شيخ وسط.

٦ ـ ثم ما أشعر بالقرب من التجريح، مثل: فلان صالح الحديث، او يُكْتب حديثه، او يعتبر به، أو مقارب الحديث، أو صالح.

١ ـ اما المراتب الثلاث الأولى، فيحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

٢ ـ وأما المرتبتان الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم،

ويُخْتَبَر[1]، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

٣ ـ وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، دون الاختبار، وذلك لظهور امرهم في عدم الضبط.

مراتب ألفاظ الجرح

١ ـ ما دل على التليين، (وهي أسهل مراتب الجرح) مثل: فلان ليّن الحديث، أو فيه مِقال، أو في حديثه ضعف، او ليس بذاك، او ليس بمأمون.

٢ ـ ثم ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به، وشبهه، مثل: فلان لا يحتج به أو ضعيف، او له مناكير، أو واهٍ، أو ضعّفوه.

٣ ـ ثم ما صُرِّح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بمرة، أو طرحوا حديثه.

٤ ـ ثم ما دل على اتهامه بالكذب او نحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، او متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو ليس بثقة.

٥ ـ ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: فلان كذاب، أو دجال، أو وضاع، او يكذب، أو يضع.

٦ ـ ثم ما دل على المبالغة في الكذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح):، مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو هو معدن الكذب، أو إليه المنتهى في الوضع.

---

(١) أي يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقنين فان وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا وبناء على هذا فان من قيل فيه «صدوق» فانه لا يحتج بحديثه قبل الاختبار، وقد وهم من قال: إن من قيل فيه صدوق فحديثه حسن، لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به، وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث: : أنظر في هذا: تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠، والتقريب للنووي ٣٤٣/١، والتدريب للسيوطي: ٣٤٣/١، وفتح المغيث للسخاوي ٣٦٨/١ وغيرها، فهذا اصطلاح القوم في ذلك والله أعلم.

حكم هذه المراتب

١ ـ أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتج بحديثهم طبعاً، لكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

٢ ـ وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة [أي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة] فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به، لأنه لا يصلح لأن يتقوى أو يُقَوّي غيره.

★ ★ ★

الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

لمحة تاريخية

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذب الافتراء والكذب عنها، وذلك بحصر أسماء جميع من تعرَّض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً، من جميع النواحي من حياة الراوي، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه.

ووجه خدمة علماء الحديث السنة النبوية بهذه المصنفات، وذب الكذب عنها، هو معرفة حال رواة الحديث، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكذاب من الرواة. وذلك أن أعداء الإسلام لم يستطيعوا مقاومة الإسلام وأفكاره علناً، فعمدوا إلى طريقة خفية خبيثة في عداء الإسلام وهدم دعائمه، ألا وهي استعمال الكذب والدس على لسان النبي ﷺ، بشكل أحاديث يختلقها ويضعها بعض الملحدين والزنادقة وغيرهم من الحاقدين على الاسلام، فتنبه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث فقاموا بتأليف هذه المصنفات في الرجال. فكشفوا فيها حال المدسوسين الوضاعين وتعروا أمام الناس بقبيح أفعالهم، فاجتنب المسلمون مروياتهم. وقُتل بعض كبارهم على يد بعض خلفاء المسلمين، وجعل الله كيدهم في نحورهم وأحاق مكرهم السيء بهم والحمد لله.